الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر

معهد العلوم الاجتماعية و العلوم الإنسانية و الأب و اللغات

فرع علم الاجتماع

مداخلة بعنوان: *تأخر سن الزواج في الجزائر، أسبابه ونتائجه*

من إعداد:

الأستاذة شنافي فوزية (تخصص ديموغرافيا)

الأستاذة فرفار سامية (تخصص علم الاجتماع)

السنة الجامعية 2009-2010

المقدمة

الزواج مؤسسة اجتماعية، تنشأ منها الأسر وتتفرع عنها الصول الإنسانية، بمعنى آخر: الزواج هو أصل الأسرة. و من النظم الاجتماعية الأكثر امتداد في التاريخ كما أنه من أهم النظم العالمية التي بقيت محافظة على استمراريتها، رغم التغيرات الجذرية التي حدثت في العالم. ويرجع ذلك إلى الاتفاق على أنه لا يوجد نظام غيره، يحافظ على سلامة المجتمع وبقاء النسل,

تميز المجتمع الجزائري في الفترة الأخيرة بتعاقب موجة من التغيرات و التحولات على مختلف أبنيته ونظمه، التي كان لها تأثير مباشر على الأفراد و الأسرة. فأدت إلى ظهور عدة مشاكل و التي انعكست بدورها على الأسرة، وبالتالي على نظام الزواج و حتى على سن الزواج، الذي تأخر كثيراً عما كان عليه من قبل و أصبح ظاهرةً اجتماعية واسعة الانتشار بين الأوساط الشبانية. كما ذكرنا في السابق، عرف سن الزواج في الجزائر ارتفاعا تدريجيا بتوالي السنوات. بالرغم من أن القانون يحدد السن الأدنى ب21 سنة للرجل و 18 سنة للمرأة، إلا أنه كان يقدر في أول تعداد سكاني(1966) ب 23.8 سنة عند الرجال و 18.3 عند النساء ليبلغ في آخر تعداد (1998) سن 31.3 سنة عند الرجال و 27.6 عند النساء (ONS.1998:37) .هذا التأخر في مشروع الزواج يعود إلى عدة عوامل و أسباب اجتماعية و اقتصادية و ثقافية، الذي سوف نتطرق اليها بالتفصيل داخل نص المداخلة.

1.مفهوم الزواج

يأخذ الزواج أشكالا و تعار يف مختلفة وفقا للوضع الثقافي و الاجتماعي لكل مجتمع مما يمنع وجود تعريف محدود له. في المجتمعات العربية و الإسلامية، يعتبر الزواج سواء على المستوى القانوني أو الشرعي من منظور العرف و الدين و الإطار الشرعي الأول و الوحيد لتكوين عائلة و الإنجاب حيثٌ يمكن تعريفه على أنه اتحاد بين شخصين من جنسين مختلفين يخضع لحقوق وواجبات محددة عن طريق القانون و التقاليدٌ (Van de well et Henry, 1982:5)

يتفق الكثير من العلماء في تعريف الزواج مضموناً و يختلفون شكلاً، فالزواج هو نظام عالمي موجود في كل المجتمعات و عبر كل الأزمنة.

أ) **<u>تعريفه الغوي</u>:**" هو لفظ عربي موضوع لاقتران أحد الشيئين بالآخر بعد أن كان كل منهما منفردٌ عن الآخر. و قد شاع استعماله في اقتران الرجل بالمرأة على وجه الخصوص لتكوين الأسرة بعد أن كان يستعمل في كل اقتران سوءا كان بين الرجل و المرأة أو بين غيرهما "(عبد الحميد خزار.1987:25)

ب) **<u>تعريفه البيولوجي</u>:**" إن الذكر و الأنثى كل منهما وحدة ناقصة لا يستطيع الاستمرار في الحياة...، و لابد من اتحادهما ليتم الفرد الذي يستطيع الإستمرار في الحياة، بعبارة أخرى إن الأنوثة و الذكورة جوهران بيولوجيان متلازمان كتلازم جوهرين كيماويين في مادة واحدة "(عمر رضى كحالة،1984: 6).

ج) **<u>تعريفه الاجتماعي</u>:**" يرمز ال الموافقة التي تكون على شكل عقد شرعي يوقع عليه بين أفراد العشيرة التي تتدخل فيه و غالبا ما يرافق الزواج حفلة اجتماعية "(ميشيل دنكن،1986: 139)

د) **<u>التعريف الإجرائي للزواج</u>** :بناءا على التعاريف السابقة الذكر، نأتي إلى الخلاصة التي تعكس التعريف الإجرائي للزواج.فالزواج مؤسسة اجتماعية منظمة شرعا، تخضع لمجموعة من القواعد و التعليمات التي تحدد العلاقة الجنسية بين الجل و المرأة كما تحدد الحقوق و الواجبات الأسرية، إذن هو سنة كونية شرعها اللّه سبحانه فجعله وسيلةً لاستكمال الدين و إعفاء النفس و المحافظة على قوة الشباب و صيانة الأجساد.

2.مفهوم تأخر سن الزواج:

من الصعب معرفة ما إذا كان سن الزواج متأخر في مجتمع ما، دون الحصول على إحصائيات تاريخية لسنوات متتالية للمقارنة بينهما ودراستها في إطارها الاجتماعي، الثقافي و الاقتصادي الخاص بكل مجتمع. فمفهوم تأخر سن الزواج يعني في مضمونه تجاوز السن المحددة و الملائمة للزواج التي يفرضها المجتمع ويراها ملائمة و كل من تجاوز هذا السن يعتبر متأخر في الزواج.

من الناحية الشرعية لم يحدد سن الزواج عند كلا الجنسين وإنما حدد إمكانية الزواج بعد ظهور علامات البلوغ العضوي الجسدي عند الذكر و الأنثى على السواء، إضافةً إلى القدرة على تحمل المسؤوليات وإعالة الأسرة.

3.معايير تقييم سن الزواج

<u>ا.سن الزواج حسب المعيار القانوني</u>

"مر تحديد السن القانوني للزواج في الجزائر بعدة تطورات فابتداءا من 2 ماي 1930 وضعت أول مادة حول الخطوبة و سن الزواج لمنطقة القبائل" (Bnmelha Chaouti, 1993:20). تلتها عدة منشورات قانونية أخرى و نصوص تخص الحالة الزواجية من أهمها قانون 11 جويلية 1957 حول الولاية ومشروعية الزواج حسب الشرع الإسلامي.

وجاء في المادة الخامسة من الأمر رقم 274–59 الصادر في 02/04/ 1959 " أنه لا يجوز للرجل الذي لم يبلغ الثامنة عشر سنة و لا للمرأة التي لم تكمل السادسة عشرة سنة أن يعقدا زواجا"(عبد العزيز سعد،1993: 93)، ثم صدر بعد ذالك القانون 224–63 بتاريخ 9–06–63 ليحتفظ بنفس السن القانوني للزواج وبقي ساريا حتى إصدار قانون الأسرة الجزائري عام 1984 الذي تم خلاله رفع مستوى سن الزواج إلى 21 للرجال و 18 سنة للنساء

أما الأمر الصادر في أهمية الزواج الجديد، "من قانون رقم 05–09 المؤرخ في 4 مايو سنة 2008 تكتمل أهلية للرجل و المرأة بتمام 19 سنة، وللقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذالك لمصلحة أو ضرورة، متى تأكد قدرة الطرفين في الزواج و هذا من خلال المادة السابعة من قانون الأسرة (مولود ديدان، 2006 : 12).

وهناك كذالك عقوبة الجناية التي تطبق ضد كل من ساهم في انعقاد الزواج، دون احترام شرط سن القانوني للزواج الشرعي، وهي بالحبس من 15 يوم إلى 3 أشهر، أو غرامة مالية 400 إلى 1000 دج، و العقوبة تشمل ضابط الحالة المدنية، قاضي الأحوال الشخصية و كذلك الممثلين للزوجين وتشرط كذلك في أهلية الزواج، العقل، البلوغ، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري" (مولود ديدان، 2006 : 12).

ب)المعيار الاجتماعي و الإسلامي للزواج

إن الزواج لا يمكن تحديده إلاّ بالرجوع إلى مصدر شرعي وبذلك فان السن الأمثل هو سن البلوغ الفسيولوجي– إذ لم يحدد الشرع سناّ أدنى للإقبال على الزواج– لأن سن البلوغ يختلف من شخص إلى آخر كما يختلف فيما بين الجنسين, وتحديد سن الزواج حسبما حدده الشرع أو حدده القانون لا يتعلق بتقدم أو تأخر سن الزواج. إذ يرى الديموغرافيين و علماء الاجتماع أن تأخر سن الزواج مرتبط بالأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للفرد و العائلة في المجتمع، ولهذا لا يمكن أن يكون السن القانوني أو الشرعي مؤشراً أساسيا للإقبال على الزواج وإنما كحد أدنى يساهم في التقليل من حدة الزواج المبكر وقد أصبحت هذه المساهمة منعدمةً تقريباً لأنّ تعقد الحياة الاجتماعية أدى إلى تأخر سن الزواج لدى الشباب الجزائري و لم يعد بإمكان الشباب الإقبال على الزواج دون السن الشرعي أو القانوني إلا نادراً.

يعتبر الزواج من "داخل المكانة الاجتماعية المماثلة " معيار اجتماعيا مفضلا و خاصة من وجهة نظر الآباء ذوي المكانة العالية عندما يشرعون في تزويج أبنائهم، وسواء ثم الاختيار في الزواج عن طريق الأشخاص أنفسهم أو عن طريق آبائهم أو آخرين، فإن كونه داخل المكانة الاجتماعية يعتبر شرطا أساسيا للمحافظة على نسب العائلة و مكانتها" (سناء دخولي : 167).

فالزواج هو إعداد أمهات و مربيات للمجتمع، و هو سبب لبقاء النسل البشري الشرعي، لإنتاج أولاد يصبحون في المستقبل رجال العلم و المعرفة، ورجال الاقتصاد وتدبير شؤون البلاد. ولهذا يجب علينا أن نعلم حق العلم أن اهتمام الإسلام للزواج و تقديسه، من بين المواضيع أهمية، فالإسلام حث على الزواج في العديد من الآيات القرآنية، لقوله تعالى"ربنا هب لنا من أزواجنا و ذريتنا قرة أعين "(سورة الفرقان: الآية 74)

أيضا، يظهر من خلال العديد من الأحاديث النبوية:"إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ألا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير". فالزواج ضرورة حتمية لبقاء وحفظ النسل البشري من جهة، ومن جهة أخرى يبعد الشباب عن ارتكاب الأخطاء و الابتعاد من الرذيلة، كما له أهمية وفائدة كبيرة للفرد ومصلحة للمجتمع.

4.لمحة تاريخية عن الزواج في الجزائر

<u>-الزواج أثناء فترة الإستعمار</u>

لقد كان الزواج التقليدي هو النمط السائد في الجزائر بحيث كانت العائلة هي التي تتحكم في عملية الاختيار و كان الزواج لا يرى زوجته إلا في ليلة الزفاف للمحافظة على العادات و التقاليد، التي ترفض اختلاط النساء بالرجال، فذلك في رأيهم يسبب فساد الأخلاق و انحلال القيم التي يعرفها و يعرف بها المجتمع الجزائري.

بمجيء الثورة التحريرية تغيرت معالم كثيرة في المجتمع عامة و الأسرة خاصة، بحيث أن الدور الذي لعبته المرأة أثناء الثورة و مشاركتها الفعالة ووقوفها جنبا إلى جنب مع الرجل مكنّها من الحصول على قيمة و مرتبة أساسية في المجتمع و الأسرة وتغيرت بذلك عدة موازين إذ أصبح الاختيار الزوجي يتم بحرية بين الرجل و المرأة دون تدخل الأهل، خاصة و أن المرأة الجزائرية أصبحت تختلط بالرجل بحكم وجودها في صفوف الجبهة حيث كانت عملية الزواج تتم أحياناً في وسط صفوف الجبهة.

يقول فرانز فانون عن ذلك " الزواج بين المجاهدين لم يصبح يتم بين عائلتين فقط لكن الترابط كان اختياري حيث للخطيبين الوقت للتعارف جيداً"(Franz Fanon; 1961:106). و أهم ملاحظة في مظاهر الزواج خلال الفترة الاستعمارية هو الاختيار ألزواجي الحر بحيث أن الرجل يختار من فضلها شريكة لحياته بحرية و المرأة كذالك و قد كانت تفضل الرجل المنخرط في صفوف الجبهة، مما جعل الزواج يكتسي طابعا جديدا فاستطاع المجتمع أن يتخلص من القيود و الأفكار البالية بعد أن أدّت المرأة دورها الفعال إبان الثورة التحريرية.

-الزواج بعد االإستقلال:

إن الزواج في العائلة المعاصرة يختلف عن نمط الزواج القديم و هذا الاختلاف يكمن بشكل أساسي في عملية الاختيار. " في الماضي كان الاختيار يعود على العائلة أما حاليا فالشباب يفضلون الاختيار الحر و نتيجةً لهذا التناقض و الاختلاف حدث صراع بين الآباء و الأبناء في العائلة التي لا توفر الحوار المفتوح بين أفرادها، فلآباء يظنون أنه باختيارهم للشريك من العائلة المصاهرة و القرابة سوف يحتفظون بمهمات كبيرة مع أبنائهم، بينما يرى الأبناء انه باختيارهم الفردي للشريك و المبني على العاطفة المتبادلة سوف يضمنون التوازن في حياتهم الزوجية المقبلة" (بوتفنوشت مصطفى، 1983: 258)في كلتا الحالتين يجد الأفراد أنفسهم في مجابهة حالة اجتماعية صعبة بحيث يوجد نوعين من المواقف أولاهما التراجع عن الاختيار الفردي و ثانيهما الاستكمال لجميع الوسائل الممكنة من أجل إقناع الوالدين بذلك الاختيار و عدم التراجع. و بموجب هذا الموقف الأخير يوقف المقبلون على الزواج مسؤولية زواجهم(الهدف المشترك بين الآباء و الأبناء هو إيجاد وسيلة رضا بينهما حول اختيار الشريك ثم التوصل إلى حل وسط).

5.تطور سن الزواج في الجزائر

يتفق معظم الباحثين على أن ظاهرة تأخر سن الزواج برزت مؤخر نتيجة للظروف الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية و نتيجة للواقع المعاش، فظهرت عدّة عوامل كانت وراء ارتفاع سن الزواج أو انخفاضه عبر المراحل المتعاقبة التي عاشتها الجزائر.

عرف الزواج في فترة مابين (1966–1984)تبكيرا، بينما من (1966–1998) كان هناك تأخر في سن الزواج. لذ نجد الدراسات الديموغرافية التي دارت حول تطور سن الزواج تبين أن هذه المتغيرات الملاحظة لها تفسير من خلال تاريخ سكان الجزائر، ففي الفترة (1936–1941) عرف المجتمع الجزائري أزمات عديدة انعكست على الحياة الاجتماعية للشباب الجزائري مثل انتشار المجاعة في الجزائر بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، الشيء الذي جعل السكان يعزفون عن الزواج وتأجيله، ثم اندلاع الحرب العالمية الثانية التي جند فيها الشباب الجزائري بالجيش الفرنسي و البغض منهم استُعين به لسد نقص العمال بمصانعها ومزارعها.

أما " الفترة (1946–1952) فقد اتسمت بارتفاع معدلات الزواج و انخفاض الافتراق و العزوبة النهائية بسبب عودة المهاجرين الذين هاجروا على فرنسا لمدة سنتين (1949–1950) مما أدى إلى ارتفاع المواليد. أما الفترة ما بين (1954–1961) كان أهم حدث هو حرب التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي و التي جندت الشباب للدفاع عن الوطن وشغلهم عن الحياة الأسرية فأدى ذلك إلى العزوف عن الزواج عند

البعض و تأجيله عند البعض الآخر. وبعد الاستقلال عرف الزواج ارتفاعاً معينا وتبكيراً في السن وهذا التبكير يمكن تفسيره من جهة تزايد الزيجات بعد الحرب والشروط الاجتماعية الثقافية لهذه الفترة من جهة أخرى وضعف التمدرس و النشاط البشري" (مربيعي السعيد، 1994: 138). وقد شجع استقرار البلاد على إقبال لشباب آنذاك على الزواج واستمر هذا الارتفاع إلى غاية أين بدأ يظهر العكس 1977 (أنظر إلى الجدول رقم 1 و التمثيل البياني 1) ، بحيث تقلص معدل الزواج نتيجة تغيرات اجتماعية واقتصادية هامة كمجانية التعليم و انتشاره وقد عرف حينها التعليم العالي وضعاً أحسن وظهر النقص الكبير في عدد الإطارات في مختلف التخصصات اللازمة لدعم سياسة التنمية.

جدول رقم 1 : تطور سن الزواج في الجزائر حسب نتائج االتعدادات و المسوح الميدانية

السنة	ذكور	إناث	الفارق
RGPH1966	23.3	18.3	5
RGPH1977	25.3	20.9	4.4
MOD1984	27.4	22.1	5.3
MOD1985	27.6	22.2	5.4
RGPH1987	27.7	23.7	4
EASM1992	30.2	25.8	4.4
RGPH1998	31.3	27.6	3.7
EASF2002	33	29.6	3.4
MICS3/2006	33.5	29.9	3.6

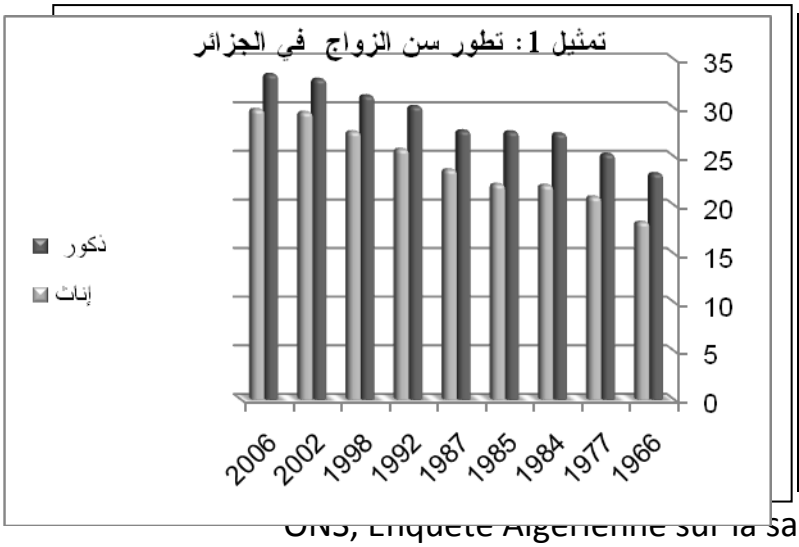

المصدر: ONS, Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, juin 2007

ONS, "Enquête Nationale à indicateurs multiples (MICS3 Algérie20060

" في فترة 1987–1998 نلاحظ أن سن الزواج تأخر حوالي أربع سنوات خلال عشرية واحدة، هذا التأخر الواضح في سن الزواج من سنة الى أخرى يرجع الى المشاكل التي تعترض اليها الشباب (خاصة الشريحة بين 20–34)، منها بالأخص مشكل البطالة والسكن.

6.عوامل تأخر سن الزواج

1.التعليم

وهو تغير يحدث على مستوى سلوك الكائن الحي باكتساب العادات والأفكار التي يحصلها الفرد بعد ولادته عن طريق احتكاكه وتفاعله مع البيئة المادية" (وزارة التعليم العالي، 1986: 43). كذلك، في مفهومه الواسع يترادف مع التنشئة الاجتماعية، لأن كليهما يقوم بعملية نقل الثقافة، العادات، التقاليد و غير ذلك من مبادئ السلوك الإنساني.

كما يعتبر التعليم من محددات الوضع فهو يؤثر فيه إذ يقول جون كلود فوركان " إن المستوى الاجتماعي للأفراد رهين بمستواهم التعليمي، لكن هذا الأخير متصل كذلك بالمصدر الاجتماعي الذي يأتون منه لأن المستوى التعليمي يتأثر بالمستوى الاجتماعي و يؤثر فيه" (أحمد شبشوب، 1991: 293). بمعنى آخر المستوى التعليمي يؤثر في الوضع الاجتماعي من حيث السلوك، فسلوك المتعلم يختلف عن سلوك الأمي، كما يؤثر فيه عن طريق الدخل، خاصةً في بعض المجتمعات أن أصبح التعليم يعني التصنيع و التكنولوجيا.

إثر حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 أعطت السلطات اهتماما كبيرا لقضية التربية و التعليم إيماناً منها بأن العلم أساس الرقي و لازدهار للأوطان، فالتعليم هو الآلية الأساسية لكل تغيير حضاري وشرط أساسي لتحقيق التقدم، وضرورة من ضروريات التنمية الاجتماعية، وقد أصبح في وقتنا الراهن غايةً يسعى إليها كل إنسان يريد الحصول على سعادته المادية و المعنوية.

كان للتغيرات الاجتماعية الكبرى، مثل انتشار التعليم تأثيرا معتبراً في رسم مستقبل الشباب، "بحيث غدا الشاب أو الشابة أصبحا لا يستطيعان إقدام على الزواج إلا بعد إتمام فترة الدراسة و الحصول على عمل ملائم وأجر مناسب يمكنهما من خلاله تكوين أسرة (سناء الخولي:209) . وقد أدى تعليم المرأة في الجزائر إلى تغيرات كبيرة في معظم المجالات، إذ سمح لها بالخروج إلى ميدان العمل الشيء الذي أدى على تقليص بعض وظائف الأسرة و التأثير في البعض الآخر، وسن الزواج هو أحد الأمور التي أثر فيها وأدى إلى تأخرها.

" إن العمر عند الزواج الأول يرتفع حسب المستوى الثقافي، فالنساء اللواتي تحصلن على سبع سنوات من التعليم يفوق سنهن عند الزواج الأول أربع سنوات مقارنة مع النساء بدون تعليم"(perspective internationale du planning familial,1987:09)، كذلك " التعليم يطيل من طفولة الأبناء كما أن معظم النظم التعليمية الحديثة لا تتم مراحل التعليم فيها قبل سن العشرين، وهناك نسب متزايدة من الطلبة تنتقل إلى التعليم الاجتماعي أو التعليم الجامعي و الدراسات العليا"(سامية حسن الساعاتي، 1983: 108)

دلت الإحصائيات المستمدة من المسوح الميدانية في الجزائر (المسح الجزائري حول صحة الطفل و الأم لسنة 1992، المسح الجزائري حول الصحة و العائلة 2002 و MIG 2006) أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفع متوسط سن الزواج الأول ، وتباين الفرق بين سن زواج الأشخاص الذين لم يتلقوا أي تعليم و الأشخاص الذين مستواهم التعليمي ثانوي و جامعي(عند الجنسين) (أنضر إلى نتائج جدول رقم2 و التمثيل البياني2)

الجدول رقم 2: المستوى التعليمي و متوسط سن الزواج حسب نتائج المسوح الميدانية 1992، 2002 و 2006

المستوى التعليمي	1992			2002			2006		
	ذكور	إناث	الفارق	ذكور	إناث	الفارق	ذكور	إناث	الفارق
بدون تعليم (1)	28.55	24.6	3.95	31.65	28.5	3.15	30.4	28.7	1.7
ابتدائي (2)	31	25.6	5.4	33.4	29.3	4.1	33	29.6	3.4
متوسط(3)	30.9	26.9	4	33.2	30.7	2.5	33.9	29	4.9
ثانوي وأعلى(4)	31.6	30.3	1.3	35.5	33.2	2.3	34.3	31.35	2.95
1-4	3.05	5.7	-	3.85	4.7	-	3.9	2.65	-

نفس المصدر السابق

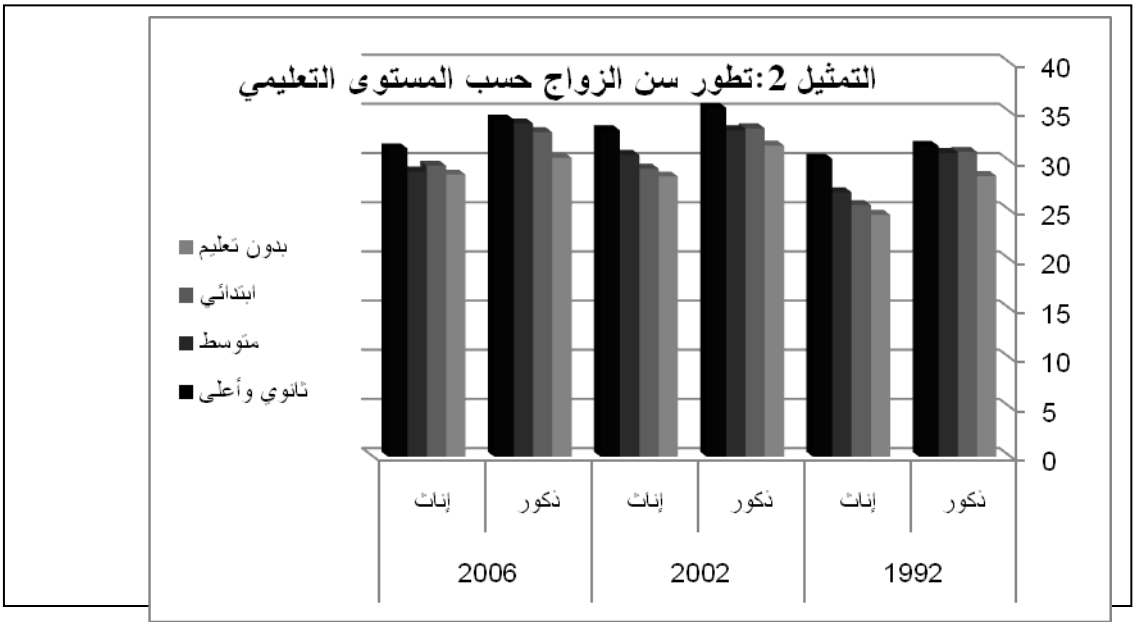

إن عامل النضج الذي نتج عن التعليم قد يؤثر في نضرة الفرد إلى الزواج ونستطيع أن تلمس هذا في مجتمعنا، حيث نرى أن بعض الشباب الراغبين في الزواج من أقاربهم وهم في سن مبكرة بحسب

العادات و التقاليد الريفية قد يغيرون أفكارهم و قيمهم بعد تخرجهم من الجامعات، وكثيرا ما نرى أثر ذلك في التعبير عن عدم رضاهم بزواجهم أو في محاولتهم لتغيير مجرى الحياة و البحث عن شريكة أخرى أكثر تفهما ووعيا و لعل هذا يرجع إلى ارتفاع مستوى تعليمهم و إلى زيادة نضجهم .

2.البطالة

إذا كان العمل بالنسبة للشركة سوقا فهو بالنسبة للعامل تاريخ حياة"(colloque du groupe de sociologie du travail, 1982: 8) إذ من خلال العمل و الوظيفة و نوعيتها يتطلع الفرد إلى المستقبل بتفاؤل و يراقب نفسه في مرآة المجتمع فيعطيها قيمتها الحقيقية.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن الحصول على أول عمل بالنسبة للشباب " لا يعني دخلا مادياً فقط إنما يعني تأكيد الذاتية واكتساب و ضع اجتماعي جديد و الأخذ بأسلوب حياة جديدة يختلف عن أسلوب حياة البطال، الذي يعاني أنواع الحرمان. إذن إن الحصول على عمل يشكل الخاتمة الطبيعية لعملية طويلة من التنشئة الاجتماعية"(مجلة رسالة اليونسكو، 1985: 14)

كما أصبح للعمل أيضا و نوعيته درجة من التأثير على نظام الاختيار للزواج، فلم يعد الزواج بهذا الفرد أو ذاك و إنما أصبح لاختيار أحيانا يقوم على أساس المكانة المهنية لهذا الشخص" وحتى الزواج أخذ هذا المسلك فلم يعد الزواج بهذا أو ذاك و إنما أصبح الزواج بمدير، بأستاذ, بمهندس، بطبيب...الخ" (قاسمي ناصر:21),

عرف نموذج البطالة في الجزائر وبعد الاستقلال تحولات كبيرة، فمن خلال الجدول3 و المنحنى3 نلاحظ أن أعلى معدل للبطالة كان سنة 1966 و هذا ما نفسره بالعبء الثقيل الذي ورثته الجزائر بعد الاستقلال كان عدد البطالين يقدر بحوالي 2 مليون سنة 1963 ثم أخذ في التقلص جلال السنوات المتعاقبة حتى سنة 1985 و هاته الفترة توافق كل من مرحلة المخطط الثلاثي(67–69) و المخطط الرباعي الأول (70–73) و المخطط الرباعي الثاني(74–79) و التي إ'تسمت بالتوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية الذي انعكس على سياسات التشغيل، إذ كانت تطمح الدولة من خلالها الى تحقيق التوزيع العادل لثمار التنمية، مما ساهم في تضخيم البطالة المقنعة و التقليل من حدة البطالة الحقيقية . وقد انعكس إيجابا على المنتصف الأول من مرحلة بداية التفتح الاقتصادي العالمي هذه الفترة الأخيرة الممتدة مابين سنتي(1980–1989) حيث نلاحظ أنه وحتى سنة 85 كان معدل البطالة في انخفاض مستمر فوصل 8.7% سنة 1984، لكنه سرعان ما ظهرت بوادر الأزمة و الجوانب الأكثر تعقيدا ليقفز بذلك معدل البطالة من 9.7% سنة 1985 الى 21.4% سنة 1987. هذا الوضع أدى الى انفجار وكان من أهم أسباب أكتوبر 1988. مما جعل الدولة تلجأ الى إجراءات امتصاص البطالة فتقلصت بذلك الى

18.1% سنة 1989، ثم عاد الى الارتفاع من جديد خلال كل السنوات التالية ليبلغ حوالي 26 % سنة 1998 (نتيجة آخر تعداد) وهذا من خلال تخلي الدولة عن كل دعم للمؤسسات ذات تضخم عمالي و الانصياع لشروط صندوق النقد الدولي(FMI)بغلق المؤسسات المفلسة وتسريح العمال و في إطار التوجه نحو التفتح على الاقتصاد العالمي ابتدءا من سنة 1990 حتى يومنا هذا.

جدول رقم 3: تطور البطالة في الجزائر

السنة	معدل البطالة
1966	35.3
1977	28.9
1987	21.4
1998	26.41

المصدر : ONS"collection

Statistique N°123"Alger,2001

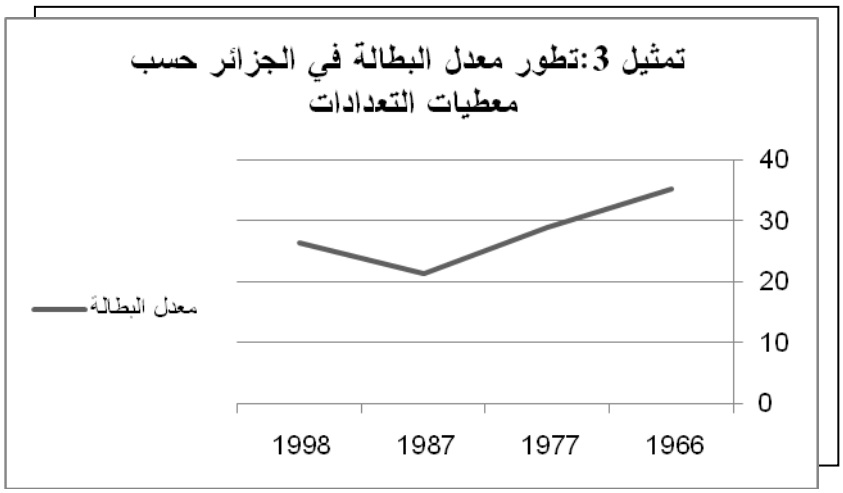

3.<u>أزمة السكن</u>

يمثل كل من الفرد و العائلة و المسكن عنصرا متكاملا مبدئياً، فلا يمكن تحليل العنصر الأول دون التطرق للعنصر الثاني و العكس صحيح. و لقد أبرزت الكثير من الدراسات خلاصة العلاقة بين السكن و العائلة أن هذه الأخيرة تجد مكانتها وحيويتها أن في المجال "المكاني" في حالة ما إذا توفرت لها الضروريات الحياتية.

الجزائر كغيرها من الدول الذي اهتمت بموضوع السكن مند الاستقلال و قد أخدته بعين الاعتبار في مختلف مشاريعها التنموية التي اتبعتها فأعطي حضاً و اهتماما كبيرين عبر كل المراحل، فقد خصص من الميزانية المخطط الثلاثي الأول (67–69) ما يقارب 413 مليون دينار أي 1.73% من المجموع الكلي للميزانية المخصصة لهذا المخطط.

في المخطط الرباعي الأول (70–73) نال قطاع البناء و السكن حصة مالية قدرت بحوالي 3316 مليون دينار، أي ما يقارب 11.5% من قيمة الاستثمارات العامة التي شملت تجهيزات جماعية كما وضع مبلغ مالي قصد تشجيع سياسة البناء الذاتي. وتعتبر هذه الفترة منعرجاً كبيراً بالنسبة للتنمية و أبعادها المختلفة خاصةً بعد تقييم الوضعية و كيفية معالجة الأزمة. وقد أقر الميثاق الوطني لسنة 1976 أن " السكن في

ظروف ملائمة تتوفر على أدنى معايير الراحة العصرية، عنصر أساسي لتحسين مستوى معيشة الجماهير، فالأكواخ و البيوت القصديرية مثلها مثل الجوع و المرض و الجهل صورٌ مماثلة للشقاء و الفقر، لهذا فإن القضاء عليها يعني انتصار الثورة في القضاء عليها ...." (الميثاق الوطني 1976)

إن ازدياد السكان داخل المدن بسبب النزوح الريفي، و النمو الديموغرافي السريع نتج عنهما ضيق المسكن العائلي وارتفاع معدل الوسط لأشغال السكن (TOL) و متوسط حجم الأسرة في السكن في الثمانينات و التسعينات، إذ كان معدل الاحتلال السكن ألمنوالي و متوسط حجم السكان ألمنوالي في تعداد 1987 و كان على التوالي 7.54% و7.09 فرد في الأسرة وهذا ما تأكده نتائج الجدول رقم 4و التمثيل البياني4.

جدول رقم 4: معدل الإحتلال السكن و متوسط حجم الأسرة حسب نتائج التعدادات الجزائرية

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
معدل الإحتلال السكن	6.1	6.63	7.54	7.14	6.4
متوسط حجم الأسرة	5.91	6.65	7.09	6.58	5.9

تمثيل بياني 4: معدل الإحتلال السكن و متوسط حجم الأسرة حسب نتائج التعدادات الجزائرية

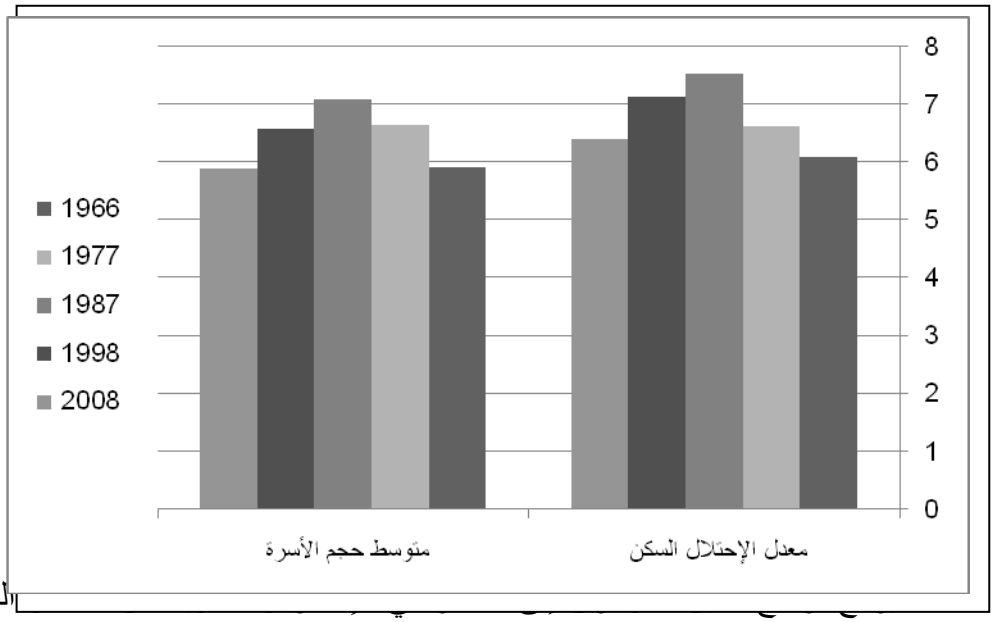

التوزيع الغير العادل للسكنات المنجزة من جهة أخرى (خاصة في الثمانينات و التسعينات). ونظراً للأهمية البالغة التي يختص بها قطاع السكن، فقد عملت بلادنا كلما في وسعها من أجل توفيره لكل أفراد المجتمع، خاصة الفئات المحرومة. و رغم كل ما حققته إلى يومنا هذا إلا أنها لم تصل إلى الهدف المطلوب، نتيجة عدة عراقيل. هذا العجز خلق أزمة في السكن مما أثر على الحياة الاجتماعية للأسرة، و أدى إلى تفاقم ظاهرة تأخر سن الزواج، حيث أصبح الشاب رغم تقدم سنهم يفضلون التريث في اتخاذ قرار الزواج، إلى غاية

حصولهم على مسكن ثم تجهيزه الشيء الذي يزيد من طول مدة العزوبة ، بغض النظر عن المشاكل الأسرية خاصةً في حالة وجود أسر كبيرة الحجم (إذ إلى يومنا هذا متوسط حجمها يقارب 6أفراد) .

4.<u>الوسط الجغرافي</u>

" إن الزواج يتأخر أكثر في المدن(ما يقارب 31.79 سنة بالنسبة للذكور و 27.90 سنة للإناث) منه في المناطق الريفية (29.99 سنة بالنسبة للذكور و 26.86 سنة بالنسبة للإناث). انطلاقاً من هذه المعطيات فإنه يمكن ملاحظة أهمية الموقع الجغرافي في التأثير على سن الزواج. فخصوصيات كل مجتمع تجعل من تأخر سن الزواج شكلاً معيناً واتجاه معين بحيث يبقى متوسط الزواج لدى الشباب الحضري أكبر منه عند أقرانهم من الوسط الريفي.

إن اختلاف سن الزواج بين الوسطين الريفي و الحضري يعود للفروق الجهوية بين هذين الوسطين فيما يخص العادات و التقاليد و القيم، إذ أن التأخر في الزواج يكون بوتيرة أكبر في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية بسبب تزويد المدن الكبرى و ضواحيها بالمدارس و المعاهد وصعوبة الاندماج في عالم الشغل نظراً لأزمة البطالة المتفاقمة و غيرها من المشاكل الاجتماعية التي وإن وجدت في الريف فإن بساطة العيش في هذا الأخير تبقى غالبةً.). "كذالك لأن الزواج المبكر في الأسرة الريفية خاضع لقيود العادات و التقاليد و نلاحظ في الريف مستويات معقولة للمعيشة، فظواهر القناعة و الرضا و الزهد تسيطر على تفكير الريفيين " (مصطفى الخشاب, 1981: 294)

من خلال نتائج التعدادات السكانية و أيضا المسوح الميدانية المنفذة في الجزائر– الموزعة في الجدول رقم 5 و التمثيل البياني 5 – نلاحظ وجود فرق في سن الزواج بين الوسط الحضري والوسط الريفي(لنفس الجنسين) ، فقد كان 3 سنوات عام 1977 لينخفض الى 2.4 سنة 1987 ث في تعداد 1998 إلى 1.8 سنة وهذا بالنسبة للذكور, أما بالنسبة للإنات فقد تراوح ما بين 3.3 ثم 2.5 و أخيراً 1.04 سنة وذلك على توالي التعدادات (1977–1987–1998

جدول رقم 5: متوسط سن الزواج حسب الوسط الجغرافي

	الإناث			الذكور		
	الريف	الحضر	الفارق	الريف	الحضر	الفارق
1977	19.8	23.1	3.3	24.3	27.3	3
1987	22.3	24.8	2.5	26.4	28.8	2.4
1992	24.6	26.9	2.3	28.9	31.2	2.3
1998	26.9	27.9	1	30.3	31.9	1.6
2002	29.1	30	0.9	31.9	33.7	1.8

2006	29.7	30	0.3	32.6	34.2	1.6

المصدر: ONS, Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, juin 2007

ONS, "Enquête Nationale à indicateurs multiples (MICS3 Algérie20060

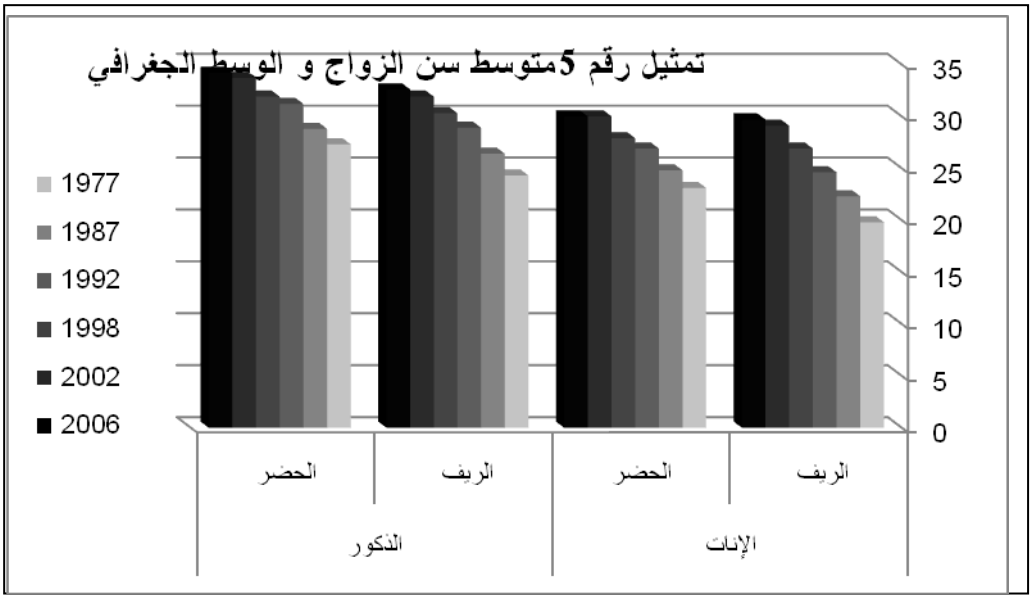

5.غلاء المهور

أصبحت ظاهرة غلاء المهور ظاهرة اجتماعية تتسم بالشيوع و الانتشار، حيث لعبت دور كبير في تأخر سن الزواج و ارتفاع نسبة العزوبية، حيث أخد يرتفع من وقت لآخر، مما جعل كثير من الشباب غير قادرين على تحمل وزرها. ر غم أن الدين الإسلامي جعل المهر هدية يقدمها الرجل لزوجته تعبيرا عن حبه واحترامه لها، وهذا ما جاء في قول الرسول صلى اله عليه وسلم " خير النساء أحسنهن وجوها و أرخصهن مهورا" ،إلاّ أن العائلات، حديثا، أصبحت تتفاخر بقسمة المهور، فكثير ما نجد أمهات لايرغبن في تزويج بناتهن للعريس الذي يدفع أقل مهرا.

7.نتائج تأخر سن الزواج

أ).**الانحراف الاجتماعي:** تعتبر مشكلة الانحراف من المشكلات الاجتماعية، التي تزداد خطورتها في المجتمع، وما زادا حدة هذه المشكلة وتفاقمها هو التغير الاجتماعي، وما صاحبه من انحلال في أساليب الضبط الاجتماعي، التي كانت تمارسها الجماعات الأولية، وذلك كانت مشكلة الانحراف، من المشاكل الاجتماعية التي شغلت اهتمام المستعملين للقانون، وعلماء النفس المختصين في الخدمة الاجتماعية"(خيري خليل الجميلي،1998: 3)

ووردة في كتاب الدكتورة سامية جابر " أن الانحراف هو الخروج عن المعايير الاجتماعية و أهداف المجتمع، ويعتبر الشخص منحرفا، إدا كان أكثر سلوكياته منحرفة، وقلة سلوكياته سوئية، وغلب على حالته النفسية الوهم، وظهور سوء خلقه مع ربه والمجتمع و الفرد,

سوف نحاول فيما يلي أن نستعرض بعض نماذج الانحرافات في المجتمع الناتجة عن تأخر سن الزواج.

أ. 1 <u>الزواج العرفي</u>

يعتبر الزواج العرفي من الانحرافات الخلقية، التي تسود في المجتمع في الآونة الأخيرة بين الشباب،" حيث أن الزواج السري هو تزاوج للإشباع رغبته الجنسية، وسرعان ما يتم الانفصال و الاغتراب جسدي عقب انتهاء من هده الممارسات" (د. محمد بيومي خليل، 2003: 449)

يلجئ الشباب لهذا النوع من الزواج لأنه غير مكلف، وبلا ثمن، ودون التزامات بالمسؤولية الأسرية، كما أن له سلبيات وخيمة على المجتمع، منها عدم احترام الأحكام الشرعية للزواج، مثل الإشهار و حضور الولي، و إمداد المجتمع بعناصر بشرية جديدة غير معترف بها قانونيا و محرومة من كل حقوقها في حالة انفصال الوالدين.

أ.2 <u>بيوت الدعارة و البغاء:</u> " إذ هي ظاهرة اجتماعية مخذولة معتلة، تخالف أحكام الشرائع السماوية و معظم القوانين الوضعية و المعاير و الضوابط الاجتماعية، ومبادئ القيم النبيلة، وهي تهدد الكرامة وتؤدي الى المهانة، كما أنها تفسد الحياة الاجتماعية و تضر بالمصلحة القومية، حيث تسيئ الى سمعة البلاد و أمنها، تشويه صورة نسائها وتمتد أثارها السلبية المدمرة على الأسرة" (د.محمد شقيق:189)

ويعتبر البغاء مفهوم غامض و غير محدد، ويرجع هذا التعداد الى اختلاف النوع في التشريعات و القوانين ووجهات النظر التي تتناول هذه الظاهرة، ومن أشهر العلماء الذين عرفوا البغاء هو " أبراهام لكسر" على أنه الاتصال الجنسي المرسوم بالمقايضة، وعدم التجاوب الانفعالي، أما عند هاريمان " هو اتصال جنسي مقابل أجر" (نفس المرجع :191) لقد باتت هذه الظاهرة، تشكل النقطة السوداء، ما يعرف بالهوة وخلل داخل معاييرنا الأخلاقية و تهديد الكيان الاجتماعي.

إن الشباب كفئة عمرية، يمكن أن يلجأ إلى هذا النوع من الانحرافات الجنسية، تحت ضغط حاجة ملحة، أو ظروف اقتصادية و اجتماعية معينة و مثال على ذلك ظاهرة "البغاء" كأحد الظواهر الانحرافة الجنسية تبدو مرتبطة في وجودها و انتشارها بين المجتمعات مرتبطة بطبيعته الفزيولوجية للإنسان و طبيعة المجتمع البشري.

ب)**الجانب النفسي و الطبي**

أظهرت دراسة علميا مؤخرا أن 40 من الشباب المضربين عن الزواج يعانون من الأنيميا، و 46% آلام في الساقين، ومازالت مراكز البحوث العلمية و النفسية تعلن أن تأخر في الزواج يؤدي إلى ظهور ظواهر خطيرة وهذا مذاكره أستاذ ة علم النفس و الطب أن الفتاة التي تخطت سن الزواج تكون أكثر انعزالية و انطوائية، كما تكون عرضة للإصابة بأمراض الاكتئاب و القلق.

أيضاً أن الزواج المتأخر يجعل حدوث الحمل في مثل هذا السن خطرا ويكون له بعض المضاعفات المترتبة عليه، كزيادة في ارتفاع ضغط الدم ، تعرض لمرض السكر واحتمال متزايد لحدوث ولادة متعسرة.

رغم أن تأخر سن الزواج لا يسبب للفتاة العقم، إلا أنه قد يؤدي في بعض الحالات الى الزيادة في نسبة إفراز هرمون الأسر وجين، وبالتالي زيادة النشاط الخلايا المبطنة للرحم.

ج) ارتفاع نسبة العزوبية و العنوسة

إن انتشار ظاهرة تأخر في سن الزواج في المجتمع الجزائري (خاصة بعد الثمانينات) أدى إلى بروز ظاهرة أخرى أكثر تعقيدا يطلق عليها مصطلح العنوسة أو بالمعنى الصحيح العزوبية المتأخرة (انظر الى نتائج الجدول المذكور في الأسفل).

نلاحظ أن نسبة العزاب لم تتوقف عن الارتفاع من 1966 إلى آخر تعداد (سنة 1998) بالنسبة لكل الفئات العمرية (خاصة الفئات العمرية: 20–24 ،25–29 و30–34.). بالنسبة للجنسين، يظهر أن الرجال هم الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة مقارنة بالنساء (جدول رقم6 و التمثيل البياني رقم 6)

بالرغم من الارتفاع الطفيف لنسبة العزاب في الفئتين العمريتين 40–44و 45–49، تبقى العزوبية النهائية قليلة جدا في مجتمعنا، مما يؤكد شمولية ظاهرة الزواج فيها وهذا بالنسبة للجنسين معا.

جدول رقم 6: نسبة العزوبة حسب الفئات العمرية

الفئات العمرية	1966		1977		1987		1998	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
15-19	95.0	53.6	97.5	76.4	99.2	90.4	99.9	97.4
20-24	54.4	11.2	71.0	31.0	89.1	52.1	97.2	76.5
25-29	19.5	4.0	29.7	10.9	49.4	22.1	77.7	45.2
30-34	8.4	2.2	8.5	3.6	16.2	9.1	37.9	22.4
35-39	5.0	1.6	3.7	1.8	5.7	4.3	12.7	11.2

5.4	4.4	2.1	3.0	1.3	2.5	1.3	3.4	**40-44**
3.1	2.3	1.4	2.4	1.0	1.9	1.2	2.6	**45-49**

المصدر : ONS " Annuaires statistiques de l'Algérie, Année 1977 à 2001

تمثيل بياني 6 : نسبة العزوبة حسب الفئات العمرية

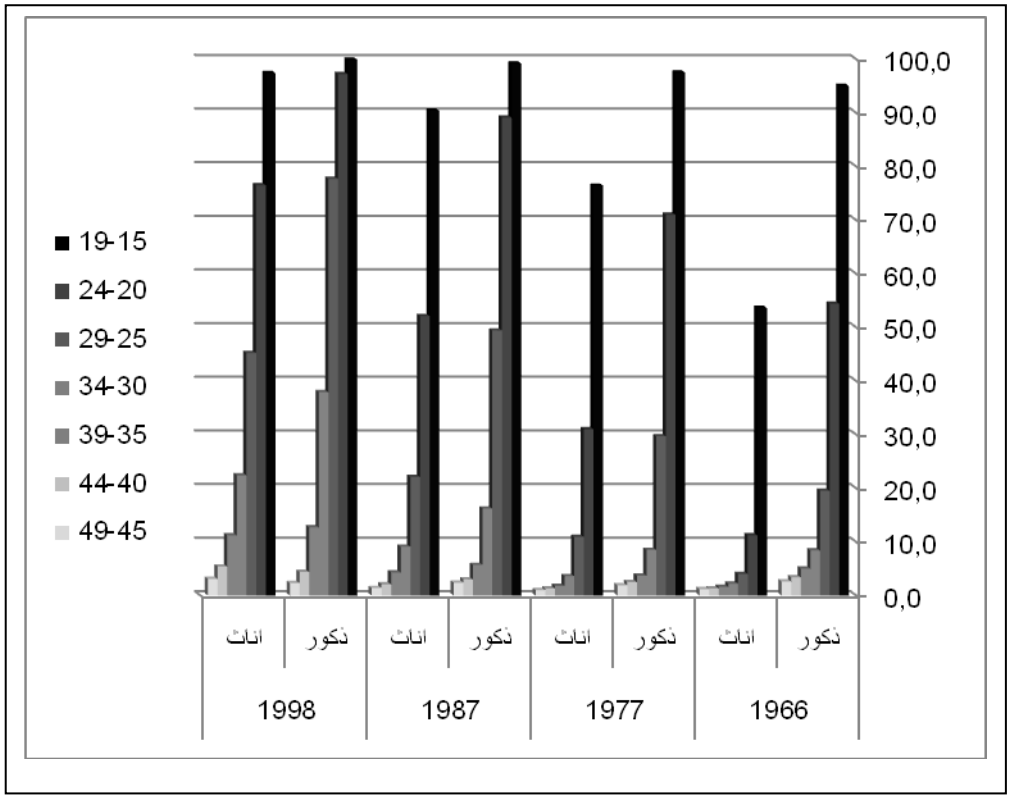

أحيانا نرجع ارتفاع نسبة العزوبة إلى الأزمات الاقتصادية التي عرفها مجتمعنا في عشرون سنة الماضية، في حين أن الفتاة نفسها أو العائلة يكونان السبب في تأخر سن الزواج و الوصول إلى ما يسمى بالعنوسة، وهذا إما لسبب الدراسة أو العمل . وليفوتنا أن نسرد عليكم قصة امرأة انجليزية عانس"دكتورة انجليزية في أكبر جامعات بريطانيا ألقت على طالباتها كلمة وداع أثناء تقاعدها من العمل: ها أنا قد بلغت الستين من عمري، ووصلت إلى أعلى المراكز ونجحت، وتقدمت في كل سنة من عمري وحققت عملا كبيرا في المجتمع ، حصلت على شهرة وعلى المال الكبير، وأتيحت لي الفرصة أن أزور العالم كله ولكن هل أنا سعيدة الآن بعدد أن حققت كل هذه الإنتصارات ...لا...لقد نسيت في غمرة انشغالي في التعليم أن أفعل، ما هو أهم من ذلك كله بالنسبة للمرأة أن أتزوج وأن أنجب الأطفال و أن أستقر، لم أتذكر ذلك إلا عندما تقاعدت ، شعرت في هذه اللحظة أني لم أفعل شيئا في حياتي أن كل الجهد الذي ب1لته طول هذه السنوات قد ضاع هباء (بالعربي الزهرة و مصطفى زهرة ، 2004: 60).

الخلاصة

عرفت الأسرة الجزائرية عدة تغيرات في بنيتها ووظائفها، كغيرها من الأسر في العالم في ظل مختلف الظروف و التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية و التاريخية، مما أثر على أفرادها في مختلف النواحي باعتبارها الخلية أو الأساس الذي يقوم عليه كيان أي مجتمع. و هذه التغيرات التي حدثت للأسرة أثرت بدورها على نظام الزواج في المجتمع الجزائري والذي تأثر على إثره سن الزواج، فتأخر ابتدءا من الثمانينات.

و من أهم العوامل التي أدت إلى هذا التأخر نجد ارتفاع المستوى التعليمي للجنسين (خاصة الإناث)، ارتفاع البطالة، أزمة السكن و خروج المرأة للعمل.

دون أن ننسى ما يمكن أن تخلفه ظاهرة تأخر سن الزواج في الجزائر من الانحرافات الخلقية مثل البغاء و الزواج في السر.أيضا، يمكن أن تأثر على المرأة من الجانب النفسي و الطبي: مثل حالة الكآبة، القلق، الحزن، الانطوائية و مخاطر الولادة.

المراجع

-ديدان مولود، قانون الأسرة حسب آخر تعديل له، دار النجاح للكتاب، الجزائري، سنة 2005

-سامية حسن الساعاتي، الاختيار للزواج و التغير الاجتماعي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1981

-سناء الخولي، الأسرة و الحياة العائلية، بيروت، دار النهضة العربية 1984

-سناء الخولي، التغيير الاجتماعي و التحديث، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993

-سناء الخولي، الزواج و العلاقات الأسرية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1979

-عبد الحميد خزار، فلسفة الزواج وبناء السرة في الإسلام، باتنة، دار الشهاب،ط2، 1978

-عمر رضى كحالة، الزواج (سلسلة بحوث اجتماعية، بيروت، مؤسسة الرسالة،ج1،ط3، 1984

-محمد بيومي خليل، انحرافات الشباب في عصر العولمة، دار قباء للطباعة و النشر، الجزء الثاني، 2003

-محمد شفيق: الجريمة و المجتمع، محاضرات في الاجتماعي الجنائي و الدفاع الاجتماعي، المكتب الجامعيالحديت، الاسكندرية.مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1994مشيل دنكن، معجم علم الإجتماع (تر:احسان محمد الحسن)، بيروت، دار الطليعة،ط2، 1986بوتفنوشت مصطفى، العائلة الجزائرية(التطور و الخصائص الحديثة)، تر: أحمد دمري، الجزائر

ديوان المطبوعات الجامعية، 1984 مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، بيروت دار النهضة العربية، 1981

المراجع بالفرنسية.

BENMELLE Chaouti, Le droit Algerien de la famille, Alger, OPU, 1993

FRANZ Fanon, La révolution algérienne, Paris, 3° édition, 1962

شرح الرموز:

RGPH : recensement général de la population et de l'habitat

MOD : enquête main d'œuvre et démographie

EASM : Enquête Algérienne sur la santé de la mère et de l'enfant

EASR : Enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002

MICS3 :Enquête Nationale à indicateurs multiples (Algérie20060